

الإمارات تعتمد الحياد المناخي لقطاع الطيران الأول من نوعه بالمنطقة



أعلنت دولة الإمارات، ممثلة بالهيئة العامة للطيران المدني، اعتماد قرار الحياد المناخي الخاص بقطاع الطيران الوطني بالدولة، ليكون أول قطاع طيران على مستوى المنطقة يعتمد قرار التزامه بالحياد المناخي، كما أنه أول قطاع على مستوى الدولة يحقق التزاماً متكاملاً بهذا التوجه، وسوف يُمهّد هذا القرار الطريق لجميع القطاعات الأخرى ذات الصلة للعمل على وضع الاستراتيجية والخطط اللازمة الخاصة بهم للوصول إلى الحياد المناخي بحلول عام 2050.

اعتمد قرار الحياد المناخي لقطاع الطيران، عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني؛ والدكتور سلطان بن أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة المبعوث الدائم لتغير المناخ لدولة الإمارات؛ ومريم المهيري، وزيرة التغير المناخي والبيئة.

كما تم اعتماد القرار من الجهات المعنية بقطاع الطيران بالدولة والتي تضمنت كلاً من: دائرة البلديات والنقل أبوظبي، هيئة دبي للطيران المدني، دائرة الطيران المدني - الشارقة، دائرة الطيران المدني - رأس الخيمة، دائرة الطيران المدني - الفجيرة، مصدر، مطارات أبوظبي، مطارات دبي، مطار الشارقة الدولي، طيران الإمارات، الاتحاد للطيران، العربية

للطيران، فلاي دبي

وسيعمل فريق الحياد المناخي لقطاع الطيران في المرحلة المقبلة على وضع منهجية متكاملة، وخطة عمل للبدء بتنفيذ القرار، ووضع جميع الأولويات المتعلقة به، كما سيبدأ مرحلة جديدة للعمل مع فريق الدولة لاستضافة مؤتمر الأطراف ووضع قطاع الطيران وإنجازاته ضمن أجندة وبرنامج COP28 في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. العمل الخاص بالاستضافة

الصورة



محطة رئيسية

وفي هذا السياق قال عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني: «نحن فخورون بقرار الحياد المناخي لقطاع الطيران والذي يعتبر الأول على صعيد المنطقة، وكذلك أول قطاع بالدولة يعلن التزامه تجاه هذا الهدف الطموح». وتابع بأن القرار يأتي تماشياً مع رؤية القيادة الرشيدة في وضع أجندة الاستدامة البيئية وتداعيات تغير المناخ على رأس أولوياتها، وتأكيد جدية والتزام الدولة بتحقيق تقدم في مختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وصولاً للهدف العالمي الطموح بشأن خفض الانبعاثات الكربونية، وبما يتوافق مع أهداف ورؤية والذي سيمثل محطة رئيسية لوضع حلول مبتكرة اقتصادياً، لتعزيز العمل المناخي. «COP 28» الدولة لاستضافة وأضاف بن طوق أن قطاع الطيران قطاع حيوي ومهم على مستوى العالم، ودولة الإمارات كونها من الرواد في هذا المجال، فإن الالتزام بالحياد المناخي يثبت للعالم مدى جدية القطاع، وسعيه الدائم من أجل الاستثمار في أفضل الحلول الاقتصادية التي تعزز النمو والاستدامة البيئية

• الأجندة البيئية

وفي ذات السياق، صرح سيف محمد السويدي، مدير عام الهيئة العامة للطيران المدني: «إن اعتماد القرار يعكس مدى التزام الدولة بتطبيق أجندتها البيئية والمناخية، ودعمها للأجندة العالمية في هذا الصدد، وجديتها في التقليل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وإطلاق المبادرات والاستراتيجيات مستقبلاً لما يخدم هذه الأجندة، كما أنه يؤكد مدى التعاون والشراكة بين جميع الشركاء الاستراتيجيين في قطاع الطيران للعمل معاً من أجل المحافظة على نمو القطاع، وإعطاء صورة مشرفة للدولة ونهجها الاستباقي في التصدي لتداعيات تغير المناخ، وما زالت دولة الإمارات تلعب دور الريادة في الأجندة البيئية على مستوى المنطقة، وتقدم نموذجاً قيادياً رائداً يحتذى

• خارطة طريق

وكانت دولة الإمارات أعلنت في عام 2021 سعيها لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050 – كأول دولة في منطقة الشرق الأوسط تعلن هذا النوع من المبادرات – ووضع خارطة طريق لنهج متكامل من العمل لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تدمج العمل من أجل المناخ وتضمن الالتزام بأهداف اتفاقية باريس، وتمثل دافعاً ومحفزاً إقليمياً وعالمياً لرفع

طموح العمل من أجل المناخ. وتزامناً مع القرار، قامت الهيئة العامة للطيران المدني بتأسيس فريق عمل متخصص يهدف لوضع قرار الحياد المناخي الخاص بقطاع الطيران، ويتألف الفريق من ممثلين عن عدد من الشركاء الاستراتيجيين من الحكومات المحلية، وشركات الطيران، والمطارات، ومصدر، وأدنوك

ويأتي هذا القرار لتأكيد التزام القطاع بالأهداف الاستراتيجية لمنظمة الطيران المدني الدولي "الإيكاو" للتقليل من الانبعاثات الدولية، وقرارات تغير المناخ التي اعتمدت مؤخراً في الجمعية العمومية الـ 41 للمنظمة، والتي عقدت في أكتوبر 2022، كما يؤكد المشاركة الفاعلة لدولة الإمارات في جهود المجتمع الدولي في المرحلة المقبلة، من أجل وضع خطط مستقبلية وبرامج من شأنها الحفاظ على نمو القطاع في ظل سعيها أيضاً للتقليل من الانبعاثات، واعتماد منظومة اقتصادية بيئية متوازنة

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024